مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 27-44

التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية

The normalization of relations between Morocco and Israel and these repercussions on the question of Western Sahara and on regional balances in the Maghreb

تاريخ الإرسال: 2021/09/02 تاريخ القبول: 2021/12/14

ناصر بوعلام* *Nacer Boualam*
جامعة الجزائر3 *University of Alge3*
boualem.nacer@univ-alger3.dz

ملخص:

تشهد المنطقة المغاربية حالة من التحولات الجيوسياسية، المصاحبة لانتشار العديد من التحديات الأمنية التي تلقي بضلالها على جميع الدول المشكلة لهذا الفضاء الحيوي، والتي تمس بالأمن الإقليمي لكل دول المنطقة المغاربية وبالجزائر على وجه الخصوص.

في هذا السياق، ترتكز هذه الدراسة على تحليل واقع المنطقة المغاربية، على ضوء تطبيع المغرب لعلاقاته مع إسرائيل، باعتبارها خطوة من شأنها إعادة تحريك الخريطة الجيوسياسية للمنطقة المغاربية ككل.

وعليه، تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة تداعيات هذه الخطوة على واقع ومآلات القضية الجوهرية في المنطقة المغاربية والمرتبطة بالنزاع القائم بين المغرب والصحراء الغربية، وكذا بمخرجات هذه الخطوة على التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة المغاربية خاصة ما تعلق بمكانة ودور الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التطبيع؛ الصحراء الغربية؛ التوازنات الإقليمية؛ المنطقة المغاربية.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

The Maghreb region is currently characterized by geopolitical transformations and security challenges which undermine this vital space, and which affect the regional security of this region and of Algeria in particular.

In this state of affairs, this study tends to analyze the status quo in the Magreb region, in light of Morocco's normalization of its relations with Israel, considered as a maneuver that will overturn the geopolitical map in this region.

also, this study aims to analyze the repercussions of this Moroccan attempt on the future of fundamental

and vital questions in the Magreb region, namely: the question of Western Sahara, and the existing regional balances, in this case between Morocco and Algeria thus impacting the place and role of Algeria in the region.

Keywords: *Normalization;Western Sahara; Geopolitics; Maghreb region; Regional balances.*

مقدمة:

تشهد المنطقة المغاربية بروز نسق إقليمي جديد غير مستقر ومتوتر، نتيجة لإقدام المغرب على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، الذي تعتبره الجزائر حليف شرق أوسطي جديد غير مرحب به في المنطقة المغاربية، وهذا بعد توقيعها لقرار تطبيع العلاقات، بمباركة أمريكية في ديسمبر 2020، وفق ترتيبات مصلحية بين الأطراف الثلاثة.

في هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مخرجات البيئة الجيوسياسية الجديدة، التي ترتسم ملامحها تدريجيا في المنطقة المغاربية، خاصة ما تعلق بالعلاقات الجزائرية المغربية، وكذا بالنزاع القائم بين المغرب الأقصى والجمهورية العربية الصحراوية، دول إغفال تبعات هذا الوضع وتأثيراته على الأمن الإقليمي لدول المنطقة المغاربية كافة، وهذا ما يدفعنا إلى طرح المشكلة البحثية التالية: **ما هي تداعيات التطبيع المغربي الإسرائيلي على قضية الصحراء الغربية، وعلى التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة المغاربية؟**

للإجابة عن المشكلة البحثية ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور، يُعنى المحور الأول فيه بدراسة الإعتبارات الجيوتاريخية والجيودينية للرواية المغربية بخصوص الصحراء الغربية، ثم الإنتقال في محور ثاني لدراسة الأطماع الجيوسياسية والجيواقتصادية للمغرب في الصحراء الغربية، ومنه إلى التعرف على إستراتيجية التوسع الجيوسياسي للمغرب في الصحراء الغربية، لنعرج في محور رابع على تحليل تأثير الخطوة المغربية، والمتمثلة في تطبيع العلاقات مع إسرائيل على سيرورة وصيرورة قضية الصحراء الغربية، وعلى التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة المغاربية.

المحور الأول: الإعتبارات الجيوتاريخية والجيودينية للرواية المغربية بخصوص الصحراء الغربية

يعتبر النزاع في الصحراء الغربية من آخر النزعات الكلاسيكية، وأعقدها في

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

القارة الإفريقية والوحيد من نوعه في شمال إفريقيا، حيث تعود جذوره إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي عندما أعلنت اسبانيا انسحابها من المنطقة في 1975، والذي اكتمل في 28 فيفري 1976، لتدخل المغرب وموريتانيا على الخط، مطالبين بأحقيتهما التاريخية على المنطقة، وهو الأمر الذي أفضى إلى تقسيم الصحراء الغربية بينهما.

في هذا الإطار، ارتكز المغرب في إطار إستراتجيته التوسعية في الصحراء الغربية على دعامتين أساسيتين هما الشرعية التاريخية والدينية، وكذا بعض اللوائح القانونية، التي يقوم بتكييفها على أساس أنها تمنح للمغرب السيادة على الصحراء الغربية، وهو ما سنوضحه من خلال النقاط التالية:

أولا: الجذور التاريخية المفسرة للأطماع المغربية في الصحراء الغربية

يستند المغرب في دعواه بأحقيته في ضم الصحراء الغربية إلى ما يسميه الحقوق التاريخية، والتي ترتكز على اعتبار أن الصحراء الغربية كانت تحت إشراف سلاطين المغرب، في وقت كانت قبائل الصحراء ترسل مندوبين عنها إلى البلاط المغربي لتقديم الولاء لهم.[1] وعلى هذا الأساس، يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية والرئيسية للتحرك المغربي، والإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف حججه، للمطالبة باسترجاع إقليم الصحراء الغربية، والذي يجب استعادته تحقيقا لمشروع المغرب الكبير الذي يشتمل على مختلف الأقاليم التي تشكل امتداد تاريخيا للمغرب.[2]

وعلى هذا الأساس، يتمسك المغرب بموقفه القائم على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من ترابه الوطني، ويعتمد في ذلك على أطروحة الحق التاريخي، وبالتالي فإن إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب، هما إقليمان مغربيان بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين المملكة الشريفة والدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا وألمانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي تعترف بسيادة المغرب على المنطقة.[3]

غير أنه، من وجهة نظر تاريخية، فإن العلاقات التي أقامها ملوك وسلاطين المغرب مع الصحراء الغربية، وعلى الرغم من كثرتها، إلا أنها تتميز بعدم الدوام، بمعنى آخر فإن علاقاتها التي جمعتها مع الصحراء الغربية، كانت متقطعة وغير مستمرة ولا تدوم طويلا، وتعرف تباعد زمني بين كل ارتباط أو علاقة، وكذلك فهي غير متجانسة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وليست نابعة من سياسة أو توجه واضح يمكن من خلاله الحديث عن وجود نفوذ تارخي مغربي على الصحراء وعلى الشعوب والقبائل المنتشرة فيه.(4)

ثانيا: الإعتبارات الدينية للتوسع المغربي في الصحراء الغربية

تقوم الإعتبارات الدينية التي يستند عليها المغرب في مطالبه بخصوص الصحراء الغربية، على ممارسات ثيوقراطية قديمة، تتمثل في بيعة رجال الدين لمنطقة الصحراء للملك المغربي، والتي تعتبر أن كل من: "*ينازع المغرب في صحرائه أو يشكك في قيمة رابطة البيعة التي تربط الصحراء بعاهلها، إنما ينازع في شرع الله ويشكك في المبادئ الشرعية التي جاء بها الإسلام*". (5)

غير أن هذه الاعتبارات، تبقى غير منطقية لعدة أسباب وإشكالات بديهية تتمثل فيما يلي:

- كيف لمن يدعي سيادته المطلقة على منطقة معينة أن يرضى بتقسيمها مع طرف آخر (موريتانيا) في 1975؛

- الاعتبارات التاريخية تجاوزها الزمن، بحكم أن الدولة الأمة لا تقوم على مبايعة أو على وجود روابط دينية أو تجارية كدعامة للحديث على السيادة على أقاليم محددة؛

- المغرب ومباشرة بعد نيله الاستقلال توجه إلى الاستعمار، كمفارقة تاريخية وتناقض في المبادئ والواقع الذي كانت فيه قبل استقلالها في 1956.

المحور الثاني: الأطماع الجيوسياسية والجيواقتصادية المغربية في الصحراء الغربية

تحليل الأبعاد التاريخية والدينية والقانونية المرتبطة بالنزاع في الصحراء لغربية، لن يمكننا من إدراك جميع خبايا وأبعاد هذا النزاع، وذلك من دون إضافة أبعاد أخرى تتمثل في البعدين الجيوسياسي والجيواقتصادي الذي تتميز به هذه المنطقة.

أولا: الأطماع الجيوسياسية للمغرب في الصحراء الغربية

إن تحليل النزاع القائم في الصحراء الغربية لا يمكن إدراكه فقط من خلال وضعه في سياق تاريخي، أو من خلال تحليل تقني للمفاوضات التي باشرتها جهة البوليساريو مع المغرب في عدة مراحل من تاريخ النزاع، وذلك تحت قيادة الأمم المتحدة، ممثلة في البعثة الأممية من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية *MUNIRSO*، بل يجب تحليل هذا النزاع وفقا أو تبعا لأبعاده الجيوسياسية بالدرجة الأولى، بطبيعة الحال دون إغفال

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وجود اعتبارات أخرى لها وزنها وأهميتها في فهم مسار النزاع وحله.

وعلى هذا الأساس، فإن ما يمكننا من فهم وتفسير حقيقة الرغبة المغربية في ضم الصحراء الغربية، هو التحليل الجيوسياسي والجيواقتصادي، تبعا لأهمية الإقليم الصحراوي بالنسبة للمغرب الذي تعتبره فضاء حيوي، ونظرا للثروات الهائلة التي يزخر بها الإقليم، وموقعه الاستراتيجي الذي جعل منها منطقة استقطاب استعمارية منذ القدم.

خريطة رقم (01) تحدد الموقع الجغرافي للصحراء الغربية

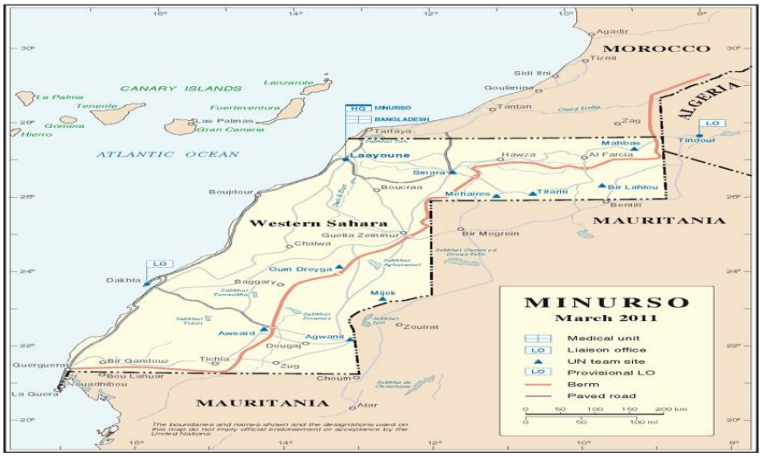

Source: https: //minurso.unmissions.org/map.

في هذا الخصوص، يشير التعريف الجغرافي الجامد لمنطقة الصحراء الغربية، إلى أنها تقع في الشمال الغربي من القارة الإفريقية، تتكون من إقليمين هما الساقية الحمراء في الشمال بمساحة تقدر ب 82 ألف كلم^2، ووادي الذهب جنوبا بمساحة تقدر ب 184 ألف كلم^2، وبهذا فان أقصى ما يذهب إليه أغلب الباحثين بخصوص مساحة الصحراء الغربية فإنها تصل لما يقدر بـ 284الف كم^2.(6)

غير أن، الموقع الاستراتيجي للصحراء الغربية، يشير إلى الأهمية الجيوسياسية التي تكتسيها على المستوى الإقليمي، لاسيما ما تعلق بمكانتها المركزية في المنطقة المغاربية، من خلال توسطها لكل من المغرب، الجزائر وموريتانيا، دون إغفال أهمية امتلاكها عمقا وامتداد صحراويا.(7) إلى جانب إطلالة أطلسية تزيد من أهميتها وترفع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

من مكانتها في الخارطة الجيوسياسية، خصوصا وأن الأقاليم البحرية تحظى بمكانة متميزة في الدراسات الإستراتيجية مقارنة بالأقاليم القارية، وهو ما تتميز به الصحراء الغربية من إطلالة على الساحل الأطلسي الذي من شأنه تسهيل الاتصال الخارجي، سواء كان ذلك الاتصال تجاريا أو حضاريا أو اجتماعيا مع دول حوض الأطلسي الأوربية أو الإفريقية أو الأمريكية.(8)

ثانيا: الأطماع الاقتصادية والطاقوية للمغرب في الصحراء الغربية

تكتسب منطقة الصحراء الغربية أهمية كبيرة، من الناحية الجيواقتصادية، نظرا لامتلاكها العديد من الثروات الطبيعية والمعدنية والطاقوية، على غرار الفوسفات، الذي تم اكتشافه في سنة 1947 من طرف الاستعمار الاسباني، حيث يعتبر "منجم بوكراع" من أكبر مناجم الفوسفات في العالم والذي يتجاوز احتياطيه 1.1 مليار طن، والذي تستمر المغرب في استغلاله بطرق غير شرعية، بما يدر لها أرباح سنوية تقدر بحوالي 300 مليون دولار أمريكي، والذي يمثل 10% من صادرات المغرب من الفوسفات سنويا، مع إقرار برنامج استثماري بقيمة 2.5 مليار دولار ما بين 2015-2030، بهدف السماح للمغرب بالحفاظ على المكانة الريادية في تصدير الفوسفات.(9)

بطبيعة الحال، فإن الأهمية الحيوية التي يشكلها منجم الفوسفات هذا بالنسبة للمغرب، لايمثل إلا عينة واحدة عن مورد حيوي واستراتيجي، ناهيك عن باقي الموارد المعدنية والطاقوية التي تزخر بها الصحراء الغربية. الأمر الذي يؤكد مرة أخرى الأهمية الحيوي التي تكتسيه الصحراء الغربية بالنسبة للمغرب، خصوصا وأن فيه من الأخصائيين من يقدر أن احتياطي منجم بوكراع يقدر بحوالي 3.4 مليار طن، وقد يصل إلى حوالي 10 مليار طن، وأن الميزة الأساسية لهذا المنجم هو درجة نقاوة الفوسفات فيه، والتي تتراوح ما بين 70 إلى 80%، بالإضافة إلى سهولة استخراجه لكونه قريب من السطح ما بين 2 إلى 4 أمتار(10).

في ذات السياق، وبالإضافة إلى الثروات المعدنية والطاقوية، تملك الصحراء الغربية مؤهلات كبيرة من حيث الثروة الحيوانية والسمكية التي يبلغ إنتاجها حوالي 10 طن في كل كلم^2، وتمتاز بالتنوع والثراء، حيث تم إحصاء ما يزيد عن 190 نوع من

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الأسماك بالإضافة إلى العديد من الحيوانان البحرية التي يتم اصطيادها. (11)

من خلال ما سبق تقديمه، فإن ضم المغرب للصحراء الغربة سيمكنها من:

1. إيجاد عمق جيوسياسي جديد إلى الساحل الإفريقي وكذا منطقة غرب إفريقيا؛
2. توسيع إطلالتها البحرية على المحيط الأطلسي بإضافة ما يعادل 1700 كلم؛
3. الاستحواذ على الطرق التجارة البرية الرئيسية التي تربط شمال إفريقيا بصحرائها؛
4. إستغلال الثروات الباطنية التي تزخر بها منطقة الصحراء الغربية، على غرار الغاز الطبيعي الذي تفتقر إليه المغرب، وتعاني تبعية للجزائر؛
5. التحول إلى المورد والمنتج رقم واحد عالميا في مادة الفوسفات؛
6. التنافس على الريادة الإقليمية من خلال الزيادة في حجم الكتلة الحيوية والثروات الطبيعية؛
7. حرمان الجزائر من كسب حليف موثوق به يملك إطلالة أطلسية.

المحور الثالث: إستراتيجية التوسع الجيوسياسي للمغرب في الصحراء الغربية

تحليل الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية التي تمثلها الصحراء الغربية بالنسبة للمملكة المغربية، دفع بهذه الأخير إلى عدم التفريط فيها، والعمل على استغلال ثرواتها تحقيقا لأطماعها الاقتصادية والإستراتيجية، وذلك من خلال تبني مقاربة واستراتيجية توسعية متدرجة، وذلك منذ انسحاب اسبانيا في 1975.

أولا: الحدود المتحركة للمغرب في الصحراء الغربية

سعت المغرب إلى ضم تدريجي لأقاليم الصحراء الغربية في فضائها السيادي، من خلال التسريع في وتيرة إدماج الإقليم والشعب الصحراوي ووضعه تحت السيادة المغربية مباشرة بعد إعلان اسبانيا انسحابها، بالإضافة إلى توسيع مجال نفوذ وسيطرة الإدارة المغربية وأقاليمها، مع العمل على تغلغل الدولة المغربية في الإقليمي الصحراوي.(12)

كذلك، عملت المغرب على إعادة توجيه الحدود التي تربطها بالصحراء الغربية من التقسيم الأولي الذي كان شمال وجنوب أي مع موريتانيا التي انسحبت في 1979، إلى حدود شرقية وغربية أساسها الجدار الرملي الدفاعي البالغ طوله 2700 كلم. مع التأكيد على نقطة أساسية تتمثل في إبقاء المغرب لمعطى الحدود غامض وغير ثابت.

غير أنه ورغم عدم وضوح حدود الصحراء الغربية إلا أن جبهة البوليساريو تطالب بالإقليم الذي كان تحت سيطرة الإسبان إلى غاية 1975 ، وهو التصور الذي يتبناه المفكرون على نطاق واسع، باستثناء الموالين للطرح المغربي، والذي تبنته وأعدته بعثة المينورسو في 1991 ، باعتبارها الحدود الفاصلة بين الصحراء الغربية والمغرب والتي يمكن تمثيلها من خلال وجود خط مستقيم موازي ل 27° 40'، ويقع تقريبا تحت طرفاية (رأس جوبا)، وموازي لتندوف.[13]

في ذات السياق، عملت المغرب على بناء جدار عازل ما بين 1981 و1987 بالتعاون مع تقنيين فرنسيين، وهو عبارة عن تحصين عسكري ذو صبغة دفاعية، يتمثل في مد من كثبان الرمال، بطول يبلغ 2700 كلم وبارتفاع يصل إلى 6 أمتار، مزود بكاميرات ومراكز مراقبة، بالإضافة إلى حقول ألغام زرعها المغرب لتحصين هذا الجدار الذي يحرسه 100 ألف جندي. وهو ما يمكن تبيانه من خلال الخارطة أدناه.

خارطة رقم (02) تبين طول الخط الرملي العازل في الصحراء الغربية

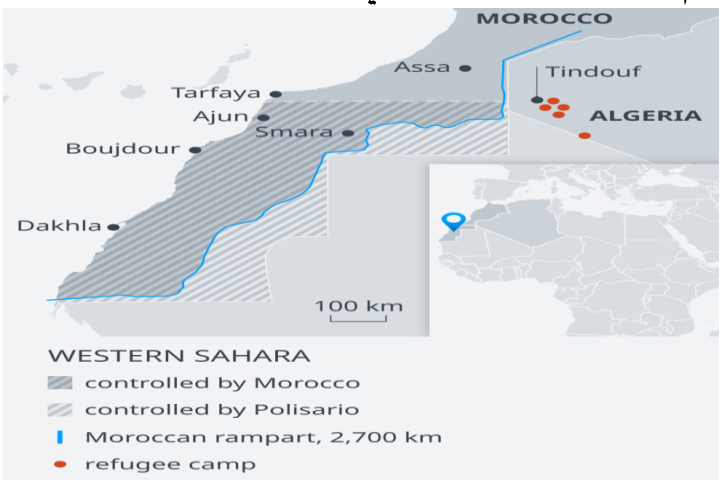

Source: F.Correale, S.Boulay: Sahara Occidental conflit oublié, population et mouvement, 2018.

بطبيعة الحال فإن اللجوء إلى بناء مثل هذه الجدران الدفاعية والعازلة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لا يحمل أية فعالية في مواجهة التهديدات التي اختلفت من حيث الطبيعة والمصدر. ففي حالة الجدار الرملي المغربي يمكن النظر إليه باعتباره حل

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ظرفي لمشكل معقد وطويل الأمد.[14]

«Les murs isolent les problèmes mais ne les résolvent pas»[15]

ثانيا: المقاربة التوسعية للمغرب في ضم أقاليم الصحراء الغربية

يخضع الامتداد الجيوسياسي المغربي جنوبا في الصحراء الغربية، إلى عدة أسس ومرتكزات توظفها المغرب في تبرير طموحها الجيوسياسي من جهة، وتستند عليها لتبرير سياستها التوسعية أمام المجتمع الدولي والرأي العام الداخلي من جهة أخرى، ومن أبرز المظاهر التي تفسر وتبين هذه المقاربة نذكر ما يلي:

1. تبني سياسة استيطانية في الصحراء الغربية:

ترتكز الإستراتيجية المغربية الرامية إلى التوسع في الصحراء الغربية على سياسة استيطانية تشجع الهجرة إلى الصحراء الغربية، وكأنه استعمار استيطاني، وهو ما يمكن تفسيره من خلال تزايد وتنامي عدد الرحلات الجوية التي تقوم بها الخطوط الملكية نحو مدن الصحراء الغربية انطلاقا من المغرب.[16]

في ذات السياق، تتمثل الغاية الثانية من هذه السياسة الإستيطانية في تضخيم عدد المغاربة في الأراضي الصحراوية، والذين سيكون لهم دور محوري وفاصل في حالة وجود استفتاء لتقرير المصير، باعتباره أساس ترجيح كفة المصوتين مقارنة بأصوات الشعب الصحراوي. مخرجاته ستكون الحكم الذاتي الذي تنادي به المغرب.

غير أنه، وفي مقابل هذه السياسة الإستيطانية، تعمل المغرب على تهجير المواطنين الصحراويين وإجبارهم على النزوح الداخلي أو الخارجي إلى دول الجوار، على غرار الجزائر التي تستضيفهم في مخيمات تندوف.

2. توظيف خرائط ذات صبغة دعائية تعكس التصور المغربي ورغبته في ضم أراضي الصحراء الغربية:

ارتبطت مقاربة المغرب التوسعية، بالعمل على توظيف واستغلال خرائط جغرافية تبين أبعادها الجغرافية وحدودها البرية والبحرية، والتي تضم الصحراء الغربية وتعتبرها جزءا منها، وبالتالي فإنها تحاول التسويق لنمط معين من الخرائط، التي تخدم توجهها التوسعي جنوبا.

على هذا الأساس، يسعى المغرب باستمرار لإدراج إقليم الصحراء الغربية باعتباره

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

امتداد طبيعي لها جنوبا ولا حدود تفصل بين الدولتين، وتتعمد إدراج مثل هذه الخرائط في الكتب المدرسية والكتب العلمية والخرائط الرسمية وفي الإعلام. فمسألة الصحراء الغربية من بين ثلاثة قضايا رئيسية لا يجب تجاوزها في مجال الإعلام، إلى جانب الملك والدين.

كذلك، يتعمد المغرب استبدال الصحراء الغربية بكلمة الصحراء للتعبير على ذات الإقليم، وهذا بهدف العمل على ترسيخ التصور المغربي لطرح الحكم الذاتي في تنشئة المواطن المغربي وفي تصوره بخصوص قضية الصحراء الغربية.

وعلى هذا الأساس، فإن المغرب تقوم بالترويج لخرائط تعمل على مسح وإزالة الحدود التي تفصلها عن الصحراء الغربية، وبالتالي فإن الحدود هنا تكون غير مرئية، في إشارة واضحة على اعتبارها الصحراء الغربية امتداد طبيعي للمغرب جنوبا، وهو ما يعني أن المملكة المغربية تتعمد تجاهل وإنكار وجود دولة صحراوية لها شعب وسلطة وإقليم، وتتعنت في موقفها الرامي إلى اعتبارها صحراء الغربية جزء من المغرب الأقصى.

المحور الرابع: تأثير التطبيع المغربي-الإسرائيلي على قضية الصحراء الغربية، وتداعياتها على التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة المغاربية

تعتبر المنطقة المغاربية ميزان قوى حساس لكل التقلبات والتحولات والديناميكيات الجيوسياسية، خصوصا في ظل وجود لعبة صفرية بين القوى الرئيسية التي تشكله وهي المغرب والجزائر. فتحرك أو إقدام أي طرف على إقامة تحالفات جديدة سيكون لها بالغ الأثر على التوازن الإقليمي القائم، وكذا على إدارة العديد من القضايا المصيرية التي تميز هذا المجال الجيوسياسي، وأخص بالذكر قصية الصحراء الغربية. في هذا الصدد، يمكن التعرف على أبرز تداعيات تطبيع المغرب لعلاقاته مع إسرائيل من خلال ما يلي:

أولا: تأثير التطبيع المغربي-الإسرائيلي على قضية الصحراء الغربية

تمثل الخطوة التي أقدمت عليها المغرب بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل، منعرج آخر في مسار النزاع القائم في الصحراء الغربية، حين قامت بمساومة الاعتراف بسيادتها على هذه الأخيرة، مقابل تطبيع علاقاتها مع اسرائيل، وهذا برعاية وضمان أمريكي.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

في هذا الصدد، يمكن تبيان أهم مخرجات هذه الخطوة على مستقبل النزاع في الصحراء الغربية، والذي يبقى مرهون بوجود إرادة أممية ودولية صريحة لتسويته وفقا لما أقرته لوائح الأمم المتحدة، من خلال ما يلي:

1. الاستمرار في تبني مقاربة توسعية جنوبا لضم إقليم الصحراء الغربية:

بدأت الأطماع التوسعية للمغرب في الصحراء الغربية مباشرة بعد استقلالها في 02 مارس 1956، حين طالبت فيها بالصحراء الغربية معتبرة إياها جزء لا يتجزأ منه وأنه امتداد جنوبي إقليمي له.(17)

في هذا الصدد، فإن إدراك وتبيان المقاربة التوسعية للمغرب في ضم إقليم الصحراء الغربية، لا يمكن التعرف عليها بمعزل عن متغير الزمن، وهذا ما يمكن ادراكه من خلال التوسع التدريجي الذي اعتمدت عليه المغرب منذ انسحاب اسبانيا وبعدها موريتانيا، من هذا الإقليم. ومخرجات هذه السياسات التوسعية التي تتبناها المغرب مكنته من إخضاع أزيد من 80% من الأراضي الصحراوية مقابل 20% فقط من الأراضي وراء الجدار الرملي يعيش فيه الصحراويون. بالإضافة إلى بسط النفوذ على كامل الأراضي الإستراتيجية ذات الإطلالة الأطلسية والغنية بالثروات، بينما قامت بعزل الصحراويين وراء جدار رملي مليء بالألغام.

وعليه، سيشكل تطبيع العلاقات مع اسرائيل كسب حلفاء جدد ودعم عسكري سيمنح للمغرب هامش مناورة جديد، وكذا استمرار في سياساته التوسعية لضم باقي أقاليم الصحراء الغربية، مع العمل على تفادي اختلال موازين القوة الإقليمية لصالح قوى إقليمية أخرى على غرار الجزائر.

2. كسب المزيد من التأييد الدولي بخصوص الطرح المغربي لحل النزاع القائم في الصحراء الغربية:

يشير إقدام المغرب على تطبيع علاقاته مع اسرائيل إلى الإستماتة في تبني سياسة البحث عن حلفاء جدد، ودعم دولي يمكنها من إضفاء الشرعية اللازمة للاستمرار في مطالبها، بخصوص مقترح الحكم الذاتي في الصحراء الغربية، خاصة ما تعلق بالولايات المتحدة.

في هذا الصدد، ولتحقيق وكسب التأييد الدولي اللازم، سعت المغرب إلى تكثيف

نشاطها الدبلوماسي، والرمي بكل ثقلها لتمرير مقترحها وتصورها لحل النزاع القائم في الصحراء الغربية، وذلك من خلال التأثير في المحافل الدولية والقارية، على غرار هيئة الأمم المتحدة، الاتحاد الافريقي، منظمة الوحدة الاسلامية أو حركة عدم الانحياز؛ حيث لا تنفك المغرب عن التأكيد في كل مرة عن أحقيتها في ضم الصحراء الغربية، والتشهير بمقترح الحكم الذاتي الذي تنادي به، لتسوية الوضع القائم في الصحراء الغربية، مقابل العمل على مواجهة كل الجهود الدولية والأممية المتعلقة بإيجاد حلول لتسوية النزاع القائم، وفقا لما تم الاتفاق عليه في سنة 1991، وبرعاية أممية.

وبناء على ذلك، يبقى المغرب متشبثا بمطالبه التاريخية في السيطرة على إقليم الصحراء الغربية، والذي يدعمه في ذلك كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية في تعبير واضح إلى سعي كل طرف إلى تعظيم مصالحه وأو الحفاظ عليها على حساب قضية أممية تتمثل في تقرير مصير الشعب الصحراوي، الذي يبقى رهين حسابات وموازين القوى الاقليمية والدولية.[18] مخرجات هذا الوضع هو عزل ومحاربة جبهة البوليساريو إقليميا ودوليا، بهدف قتل طموح الشعب الصحراوي في الإستقلال ومحو شرعية مطالبه في تأسيس دولة مستقلة.

3. استمرار التعنت المغربي في إيجاد حل لهذه القضية الاستعمارية وغلق جميع منافذ الحوار والتفاوض:

في ظل تنامي وبروز موجات التحرر التي ميزت النسق الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تعالت أصوات المجتمع الدولي مطالبة بحق الشعوب في الاستقلال وفي تقرير المصير، وذلك تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة. وهو شأن العديد من الدول الإفريقية التي استقلت خلال تلك الفترة.

في هذا السياق، اعتبرت الأمم المتحدة منذ سنة 1961 أن الصحراء الغربية إقليم غير متمتع بحكم ذاتي، وبالتالي فإنه يندرج ضمن قانون الحق في تقرير المصير، طبقا لأحكام المادة 73 من ميثاق هيئة الامم المتحدة.[19]

في هذا الإطار، طالبت الصحراء الغربية بإنهاء الاستعمار الإسباني قبل 1975، وهو ما تضمنته بصفة صريحة لجنة منظمة الأمم المتحدة الخاصة بتطبيق القرار 1514

(د-15)، والمتمثل في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (إعلان عام 1960 بشأن إنهاء الاستعمار)[20] .

كذلك، أكدت الامم المتحدة في عديد المناسبات واللوائح الأممية على أحقية الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال، نفسه نفس باقي الشعوب الأخرى التي تتوق إلى الحرية.

«Reaffirms the inalienable right of the peopole of the Sahara to self-determination and independence in accordance with General Assembly resolution 1514»[21]

غير أن المغرب استمر في مطالبه التوسعية في الصحراء الغربية، وانكاره لجميع الأصوات الدولية والأممية القاضية بضرورة تقرير الشعب الصحراوي لمصيره، وهو التوجه الذي يدعمه من خلال العمل على كسب حلفاء جدد، وكذا الحصول على امتياز اعتراف الولايات المتحدة بالطرح المغربي بخصوص الحكم الذاتي في الصحراء الغربية.

4. إطالة عمر النزاع في الصحراء الغربية والدخول في حرب استنزاف مع جبهة البوليساريو:

سعت المغرب منذ الانسحاب الاسباني في 1975، على انكار وإعاقة جميع محاولات التسوية السلمية للنزاع، وكذا تطبيق حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره، وصولا إلى سنة 1991 ، والتي تعتبر محورية ومفصلية في كرونولوجيا النزاع الصحراوي مع المغرب، أين تم التوقيع على قرار وقف إطلاق النار بين طرفي النزاع، والذي وضع حدا للحرب بين المغرب وجبهة البوليساريو، مع التأكيد على مواصلة الأمم المتحدة لجهودها في البحث عن حلول سلمية للنزاع، والذي استقر حول ضرورة تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية.

غير ان المغرب لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه، بل عملت جاهدة على فرض إرادتها بصفة أحادية، عندما أقدمت على فرض خيار الحكم الذاتي والعمل على تمريره وتجسيده منذ سنة 2007، مخالفة بذلك ما تم الاتفاق عليه سابقا. كما أنها ومع تجدد المناوشات العسكرية بنهاية سنة 2019، عملت المغرب على نقض اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في 1991[22].

من هذا المنطلق، فإن المغرب تدرك جيدا أن من صالحها الاطالة في عمر النزاع القائم في الصحراء الغربية، قصد استنزاف قوى جبهة البوليساريو من جهة، وكذا كسب المزيد من التأييد الدولي لمقترح الحكم الذاتي، وانكار أو التصدي لأي حل أو مقترح يفضي إلى استقلال أو تقسيم أو انفصال الصحراء الغربية، مقابل القبول بالحل السلمي الذي يرتكز على منح الصحراء الغربية حكم ذاتي في إطار سيادة مغربية على الإقليم.[23].

5. العمل على تشويه مقاومة جبهة البوليساريو وإخراجها من سياق حركات التحرر:

تعتبر جبهة البوليساريو تنظيم سياسي، والممثل الشرعي لإرادة الشعب الصحراوي والقوة السياسية المسيطرة في الإقليم. باعتراف منظمة الأمم المتحدة، في 14 أكتوبر 1975[24]. غير أن المغرب تسعى جاهدة إلى تغليط الرأي العام الدولي والعالمي، من خلال إنكار صفة جبهة البوليسارية باعتباره مقاوم للإستعمار، ولقضيته التي يعمل على تحقيقها باعتبارها حق تقرير مصير واستقلال، وهو ما سيعيق ويقوض جميع الجهود والمحاولات الرامية إلى إيجاد مخرج سلمي ومستدام للنزاع القائم في هذه المنطقة.

من خلال ما سبق تقديمه، فإن المتتبع للمسار الكرونولوجي ولمسار تطور النزاع في الصحراء الغربية يدرك أنه من الصعوبة بمكان تحليله بالاستناد إلى عامل محدد أو إلى فاعل معين أو على مستوى تحليل ثابت، وهذا راجع بالأساس إلى حجم التعقيد الذي يطبع ملف النزاع في الصحراء الغربية، والذي يتميز بتعدد الفواعل المتنافسة على هذا المجال الحيوي وتعدد مصالحها وإدراكاتها بخصوص هذا النزاع.

ثانيا: تداعيات التطبيع المغربي الإسرائيلي على التوازنات الإقليمية القائمة في المنطقة المغاربية

تحليل تأثير التطبيع المغربي الإسرائيلي على التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية، يدفع بنا إلى تحليل واقع العلاقات الجزائرية-المغربية، التي عرفت حالة من التوتر والتصعيد مباشرة بعد الإعلان عن قرار التطبيع، وذلك لما يحمله مثل هذه القرارات من تداعيات على ميزان القوى الإقليمي.

1. تنامي الحملات العدائية المغربية ضد الجزائر وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما:

استهلت المغرب مباشرة بعد تطبيعها الإسرائيلي – المغربي، حملة استفزاز ضد الجزائر، تجاوزت جميع القيم والأعراف الأخلاقية والدبلوماسية المعروفة، مقابل ثبات الموقف الجزائري المعروف عن دبلوماسيتها بأن لها نفس طويل، ودوما ما تغلب لغة العقل والحوار في مثل هذه الأوضاع.

وعليه، وكنتيجة حتمية للوضع القائم، ارتأت الجزائر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب في 24 أوت 2021، بناءا على قرار تم اتخاذه في اجتماع المجلس الأعلى للأمن، والذي تضمن عدة حقائق دفعت بالجزائر إلى قرار قطع العلاقات، والتي فصل فيها نص البيان الرسمي لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج الجزائري، والذي اشار إلى انه "ثبت تاريخيا، وبكل موضوعية، أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية ودنيئة ضد الجزائر."[25]

وعليه، فان الجزائر تدرك أن المغرب لن يحيد عن الاستمرار في تبني ياسات والقيام بافعال وتصرفات لا تمت بالصلة للعلاقات حسن الجوار والأخوة الواجب التحلي بها بين بلدين شقيقين ومتجاورين يتقاسمان التاريخ والعقيدة والمصير.

2. اعتبار النزاع في الصحراء الغربية تهديد كلاسيكي بالنسبة للأمن الإقليمي للجزائر:

من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة آثار هامة على الأمن الوطني للدولة والأمن القومي للأمة. ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار التي تعاني من صراعات إيديولوجية وخلافات حدودية ومصالح متضاربة تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة، وهو حال المنطقة المغاربية.[26]

في هذا السياق، تدرك الجزائر جيداً ان استمرارا النزاع القائم بين الصحراء الغربية والمغرب، سيكون له عواقب وتبعات على الوضع الأمني القائم في المنطقة المغاربية عامة، وكذا في التوازنات الإقليمية السائدة خاصة بين المغرب والجزائر، وهو الأمر الذي سيشكل تهديداً حقيقيا بالنسبة لهذه الأخيرة، في حال ما إذا استمرت المغرب في تطبيق مقاربتها التوسعية جنوبا، أو حتى شرقا وهو ما سيمثل تهديد تماثلي

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وكلاسيكي بالنسبة للجزائر والتي يجب أخذه في الحسبان.

كذلك، تعي الجزائر جيدا تبعات الوضع الأمني في المنطقة المغاربية خاصة بعودة بروز تهديد محتمل على حدودها الغربية، يضاف إلى جملة التهديدات والتحديات اللاتماثلية المنتشرة في منطقة الساحل الافريقي والمحيطة بها من جميع الجبهات الأخرى، بما من شأنه المساس بالأمن الإقليمي للجزائر وكذا التوازن الإقليمي القائم في المنطقة المغاربية.

«Considérant que la persistance d'une situation coloniale au Sahara occidental compromet la stabilité et l'harmonie dans la région du nord-ouest de l'Afrique».(27)

من هذا المنطلق، فإن واقع البيئة الجيوأمنية والجيوسياسية المغاربية قد تشهد في الفترة المقبلة تنامي لحجم الشروخات التي تعرفها العلاقات بين الجزائر والمغرب باعتبارهما دولتين إقليميتين بارزتين في المشهد المغاربي، وفاعلين أساسيين في مآلات ومصير المنطقة المغاربية عامة، خاصة ما تعلق بمشروع التكتل المغاربي الذي يعتبر تحقيقه صعبا في ظل التحولات الراهنة التي تزيد من تعقيد إيجاد حلول للعديد من الملفات الحيوية بالنسبة لشعوب ودول المنطقة وعلى رأسها قضية الصحراء الغربية.

خاتمة:

من خلال ما سبق تقديمه، يتبين لنا حجم التعقيد الذي آلت إليه المنطقة المغاربية، نتيجة لقرارات مصلحية، وذاتية اتخذها الطرف المغربي على حساب قضايا مصيرية وحيوية أبرزها القضية الصحراوية، التي تعتبرها منطقة تماس أمني بالنسبة لها من الناحية الجنوبية، وذلك في جميع حساباتها الأمنية والجيوسياسية والإستراتيجية، حيث ترى أن قيام دولة صحراوية مستقلة وذات سيادة كاملة، سيشكل تهديد مباشر وحقيقي لأمنها، من جهة، ومن جهة أخرى سيساهم في إضعافها اقتصادياً واستراتيجياً.

وعليه، فإن تحليل تداعيات ومخرجات التطبيع المغربي – الاسرائيلي، يبين حجم تأثيرها على التوازنات الإقليمية التي تشهدها المنطقة المغاربية، وهو ما يمكن التأكيد عليه من خلال الاستنتاجات التالية:

- تحقيق المغرب لأطماعه التوسعية جنوبا يعني تجدد الرغبة في التوسع شرقا نحو

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الجزائر تحقيقا لحلم وأطروحة المغرب الكبير الذي نادى به حزب الاستقلال؛

- وجود نزاع عسكري على الحدود الغربية للجزائر يعني وجود تهديد واقع وحقيقي على أمنها، خاصة في ظل وجود احتمال بخصوص نشر قواعد عسكرية أجنبية في الأراضي المغربية أو الصحراوية؛

- ميلاد وبروز تحالفات جديدة في المنطقة المغاربية بما من شأنه تقويض ميزان القوة الإقليمي، لاسيما من خلال دخول فواعل خارج إقليمية (extrarégionales puissances) معروف بعدائها للجزائر؛

- رهن مصير وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره في ظل بروز تحالفات جديدة مصلحية بين المغرب واسرائيل إلى جانب قوى كبرى معروفة بمواقفها اتجاه ذات القضية، وهو ما من شأنه إطالة عمر الملف الصحراوي وإعاقة مسارات التسوية السلمية بناءا على الشرعية الدولية وبرعاية أممية.

الهوامش والمراجع:

(1)- لدغش رحيمة، أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت، مجلة آفاق للعلوم، المجلد رقم 05، العدد 03، 2020، ص 289.

(2)- سليماني مباركة، أثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، جويلية 2014، ص 121.

(3)- محمد عبد الحفيظ الشيخ، موقف الأمم المتحدة من الصحراء الغربية: الإشكاليات، المستجدات والسيناريوهات المحتملة، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 14، مارس 2019، ص.ص، 4-5.

(4)-*Marchat Henry. La frontière saharienne du Maroc. In: Politique étrangère, n°6-1957- 22eannée. p 653.*

(5)- محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق الذكر، ص.ص، 4-5.

(6)- *Claude BONTEMS, la guerre du Sahara Occidentale, Paris: presse universitaire de France, 1984, p 11.*

(7)- طارق مبروك تراي، عقبات تطبيق حق المصير في الصحراء الغربية، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2004، ص 106.

(8)- جاسم شعلان، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي: بحث في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة بابل، المجلد 19، العدد 04، 2011، ص 675.

(9)- *Association des Amis de la République Arabe Sahraouie Démocratique, Sahara Occidental occupation marocaine et spoliation des ressources naturelles, Sahara info, Hors série, p 01.*

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(10)- *Claude BONTEMS, Op-Cit, p 18.*
(11)- *Ibid, p 18.*
(12)- *Khadija Mohsen-Finan, Sahara Occidental: les enjeux d'un conflit régionale, Paris: CNRS Editions, 1997, p 11.*
(13)-*Marchat Henry, la frontière saharienne du Maroc, Politique étrangère, n°6- 1957- 22eannée. p 653.*
(14)-*Frank Neisse, Alexandra Novosseloff, l'expansion des murs: le reflet d'un monde fragmenté ?, politique étrangère, 2010/4 Hiver, p 729.*
(15)-*Ibid, p 729.*
(16)- *Karine BENNAFLA, Illusion cartographique au Nord, barrière de sable à l'Est: les frontières mouvantes du Sahara occidental, Barrières frontalières, 20|2013-2, in: https: //journals.openedition.org/espacepolitique/2644, consulté le 09/02/2021 à 10h00.*

(17)- محمد لحسن زغيدي، قضية الصحراء الغربية وحقها في تقرير المصير، دراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد رقم 13، العدد 02، ص 36.

(18)- محمد جعبوب، قضية الصحراء الغربية في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد رقم 35، العدد 2/ 2012، ص 364.

(19)- مصطفى الكتاب، مذكرة حول عودة الحرب في الصحراء الغربية، اسبانيا: مركز الدراسات حول الصحراء الغربية، ماي 2021، ص01.

(20)- منظمة الأمم المتحدة، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الجمعية العامة، القرار 1514 (د-15)، 14 ديسمبر 1960.

(21)- *the Organization of United Nations, question of Spanish Sahara, resolution 2983 (xxvii), the General Assembly, 14 decembre 1972.*

(22)- مصطفى الكتاب، مرجع سابق الذكر، ص01.

(23)- سليماني مباركة، مرجع سابق الذكر، ص 122.

(24)- احمد سي علي، قضية ريو دو أورو بين مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ الوحدة الإقليمية، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 03، العدد 01، 2008، ص.ص 73-74.

(25)- تصريح وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، رقم 105/12/و.ش.خ.ج.و.خ/م.ع.إ.إ.ت/2021، المحرر في 24 أوت 2021.

(26)- حوسين بلخيرات، الفعالية الدبلوماسية: نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص 200.

(27)- *M. Ammoun, Sahara Occidentale, avis consultatif du 16 octobre 1975, Cour Internationale de Justice, recueil des arrêts, avis consultatifs et ordonnances, octobre 1975, p 05.*

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X